

ترامب يندد بقضاة "ضعفاء" مع تفاقم السجل حول عمليات الترحيل

21 أبريل، 2025



تفاقم الأحد السجل الدائر حول مساعي الرئيس الأميركي دونالد ترامب لترحيل مهاجرين غير نظاميين استنادا إلى قانون يعود إلى القرن الثامن عشر، في حين حذرت سناتور ديموقراطية بارزة من أن البلاد "تقترب أكثر فأكثر" من أزمة دستورية.

يأتي ذلك عقب قرار أصدرته المحكمة العليا أوقف مؤقتا عمليات ترحيل مهاجرين فنزويليين دون محاكمة استنادا إلى "قانون الأعداء الأجانب" الصادر في العام 1798.

والأحد وجهه ترامب عبر منصته تروث سوشال انتقادات للمحكمة العليا من دون أن يسميها، في منشور ندّد فيه بـ"القضاة ومسؤولي إنفاذ القانون الضعفاء وغير الفاعلين الذين يسمحون بأن يستمر هذا الهجوم الشرير على أمتنا، هجوم عنيف لدرجة أنه لن ينسى أبداً".

وصوّتَ عضوان محافظان في المحكمة العليا ضد قرار الهيئة، أحدهما صامويل أليتو الذي وصف القرار بأنه "متسرّع" و"مشكوك فيه قانونياً".

وكتب أليتو في اعتراضه على القرار أن المحكمة أصدرت في منتصف الليل قراراً غير مسبوق ومشكوك في قانونيته... من دون الاستماع إلى الطرف الآخر".

وأوقف قرار المحكمة، أقله على نحو مؤقت، ما تحذّر منظمات حقوقية من أنه عمليات ترحيل وشيكة لمهاجرين فنزويليين محتجزين في تكساس، متهمين بأنهم أعضاء في عصابات إجرامية.

القرار يمنع مؤقتاً الإدارة من مواصلة ترحيل مهاجرين استناداً إلى "قانون الأعداء الأجانب" الذي استخدم للمرة الأخيرة لتوقيف أميركيين-يابانيين إبان الحرب العالمية الثانية.

وإدارة ترامب منخرطة في نزاع مع قضاة فدراليين ومنظمات حقوقية وديموقراطيين يقولون إن الرئيس تعدّى على حقوق رسّخها الدستور بتسريعه عمليات ترحيل مهاجرين، مع حرمانهم أحياناً من الحق في المحاكمة.

وقالت السناتور الديموقراطية آيمي كلوبوشار في تصريح لشبكة سي إن إن "نحن نقرب أكثر فأكثر من أزمة دستورية".

وتابعت "يحاول دونالد ترامب إغراقنا في مجاري أزمة".

يشدّد الرئيس الجمهوري على أنه يحمي المواطنين الأميركيين من موجة هجرة غير نظامية تشمل، على حد قوله، مجرمين وإرهابيين ومغتصبين، ويصرّ على أنه ينفذ ما يريده الناخبون الذين أعادوه إلى البيت الأبيض.

• "إما التصدي وإما الصمت" -

في الشهر الماضي، ردّت إدارة ترامب مئات المهاجرين، غالبيتهم فنزويليون، إلى سجن خاضع لإجراءات أمنية مشدّدة في السلفادور يعرف اختصاراً باسم "سيكوت"، مشيرة إلى أنهم أعضاء في عصابات إجرامية.

وتعدّ قضية كيلمار أبريغو غارسيا الأشهر، إذ ردّّل المهاجر السلفادوري إلى سجن في السلفادور من دون توجيه أي اتّهام له.

وأقرّت الإدارة بأن إدراج أبريغو غارسيا في قائمة المردّلين جاء بسبب "خطأ إداري"، وقد قضت محكمة بوجوب أن "تسهّل" الحكومة عودته.

لكن ترامب يواصل مذّكّ التنديد بالقرار القضائي ويصر على أن أبريغو غارسيا هو بالفعل عضو في عصابة، ونشر الجمعة على شبكات التواصل الاجتماعي صورة تبدو معدّلة لرمز للعصابة موشوم على أصابع السلفادوري المردّّل.

ويخضع المساجين في سجن "سيكوت" لإجراءات أمنية مشدّدة، حيث يقبعون في زنزانات بلا نوافذ وينامون على أسرة بلا فراش ولا يسمح بزيارتهم.

تمكّن السناتور عن ولاية ميريلاند كريس فان هولن الخميس من لقاء أبريغو غارسيا، وقال إن الرجل مذهول بسبب احتجازه ويشعر بأنه مهدّد في السجن.

الأحد تحدّى فان هولن إدارة ترامب تقديم دليل على أن عملية ترحيل أبريغو غارسيا تمّت بموجب القوانين الأميركية.

وقال "أقبل بكل ما تنص عليه سيادة القانون"، لكنه لفت إلى أن الرئيس حالياً "خارج عن القانون... يتجاهل أمرا للمحكمة العليا للولايات المتحدة يقضي بتسهيل عودة" أبريغو غارسيا.

وأضاف "في محاكم الولايات المتحدة عليهم إما التصدي أو الصمت".